التنمية الريفية

"التنمية الريفية مدخلاً ضرورياً للتنمية الشاملة فى الدول النامية

التنمية الريفية

مقدمة:

التنمية الريفية عبارة عن عملية تحديث تهدف الى تغيير أنماط الحياة التقليدية للسكان الريفيين إلى نمط أكثر تقدماً وأسرع تغيراً. وعملية التنمية الريفية عملية ذات أبعاد متعددة تشمل البعد الاقتصادى الذى يساعد الأفراد على رفع مستوى معيشتهم، وتشمل بعداً سياسياً يكسب الأفراد القدرة على المشاركة بفاعلية فى الحياة السياسية وفى صنع القرارات التى تؤثر على حياتهم وحياة أبنائهم، كما تشمل بعداً اجتماعياً يعكس عدالة استفادة جميع أفراد المجتمع من ثمار التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادى المتزايدة نتيجة لعمليات التنمية. وتشمل بعداً بيئياً يعمل على مراعاة الحفاظ على الموارد البيئية من الهدر والأستنزاف والتلوث أثناء تنفيذ الأنشطة والمشروعات التنموية المختلفة. ولاتغفل التنمية الريفية البعد الثقافى لسكان الريف ومحاولة إكسابهم العلم والمعرفة والخصائص العصرية الحديثة التى تساعدهم على مواكبة العصر الذى يعيشون فيه، ويبث فيهم روح الطموح وترتقى بمعدلات أدائهم أيماناً بأن الفرد هو غاية أى عملية تنموية وهو سبيلها فى الوقت ذاته.

لفهم عملية التنمية الريفية وكيف يمكن الوصول إليها فلابد أولاً من تناول المفاهيم الأساسية التى أدت إليها وتوضيح التعاريف الاسمية التى ارتكزت عليها.

مفهوم التنمية Development

أصبح إحداث التنمية الشاملة من أوليات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء. وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى آخر، ولذلك فقد تعددت التعريفات التى تتناول مفهوم التنمية بالشرح والتوضيح حيث تستخدم مصطلحات كثيرة مثل إحداث النمو Growth أو التقدم Progress، أو الوصول لنموذج الدول الأوربية الغربية Westernization، أو التنمية Development، والمفهوم الذى يعنينا ويرتبط بأهدافنا هو مفهوم " التنمية"، وتعنى كلمة تنمية من الناحية اللغوية عملية نمو طبيعى تسير فى مراحل متعددة أو أنها تعنى التطور فى مراحل متتالية"(1).

" كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من

(1) Webster's New World Dictionary of the American Language, Second College Edition, 1970.

سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية فى المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادى المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو"(1).

" كما تعرف التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمع. ويرى أن عملية التنمية تنطوى على شرطين: الأول هو إزاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد أو المجتمع)، والثانى هو توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة الى أقصى حدودها"(2).

ولقد تطور مفهوم التنمية على النحو التالى(3):

المفهوم التقليدى للتنمية: الذى يرى أن تحقيق التنمية لايمكن إلا من خلال تحقيق نمواً اقتصادياً عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة بغرض زيادة الناتج القومى، وبالتالى زيادة دخل الفرد، ومن ثم الاستثمار.

المفهوم المعدل للتنمية: ويتسع فيه مفهوم الاستثمار ليشمل الاستخدام الأمثل للموارد سواء كانت متاحة لدى المجتمع أو لدى الغير، وعن طريق هذا الاستثمار تحدث الزيادة فى الناتج القومى المحلى وكذلك فى دخل الفرد، ويأخذ هذا المفهوم فى الاعتبار التوزيع العادل للدخل بين جميع فئات المجتمع لتحسين دخل الفئات منخفضة الدخل.

مفهوم التنمية البشرية: وهى رؤية ذات عمق إنسانى للتنمية يعتبر أن النمو الاقتصادى ما هو ألا وسيلة فى حين أن التنمية البشرية هى الهدف، وأن هناك روابط قوية تصل بين النمو الاقتصادى وتخفيف الفقر والتنمية البشرية، ويقيس منجزات التنمية بحيث تشمل مختلف الجوانب اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية.

تنمية نوعية الحياة: وهو مفهوم ذا مدخل شامل يستوعب كل اختيارات الناس والفرص التى يتطلعون إليها والحياة الأفضل التى يمكن أن يحياها كل منهم، ويؤكد على بناء القدرات البشرية حتى يمكن للإنسان أن يشارك فى عملية التنمية وفى جنى

---

(1) إسماعيل حسن عبد البارى (دكتور)، " أبعاد التنمية" ، دار المعارف 1982،ص 8.

(2) سعد الدين إبراهيم (دكتور) : مصر فى ربع قرن: دراسات فى التنمية والتغير الإجتماعى" ـ معهد الإنماء العربى ـ بيروت ـ الطبعة الأولى 1981، ص 82.

(3) سعد طه علام (دكتور)، "دراسات فى الاقتصاد والتنمية " معهد التخطيط القومى ، 1998، ص 7-21.

ثمارها وممارسة حقه فى العيش بصحة جيدة ومستوى تعليمى جيد، ومسكن ملائم، وأن يجد فرصة العمل الملائمة المحققة للدخل الضرورى للمعيشة فى مستوى لائق، وأن يعيش فى بيئة سليمة لاتتسبب له فى أضرار اقتصادية أو صحية أو نفسية.

مفهوم التنمية الريفية Rural Development

"يجب أن ينظر الى القطاع الريفى المعيشى على أنه بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية ويجب إعطاؤه الأولوية التى يحتاجها بشكل ملح، كما يجب مراعاة أن التنمية الزراعية عبارة عن عملية تطور بطيئة ولابد من نبذ أسلوب المشاريع السريعة والبدء فى وضع الأسس للاستثمارات طويلة الأمد لحل مشكلات إنتاج الغذاء والفقر"[1].

وعرفت التنمية الريفية [2] على إنها عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذى يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات الممكنة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير واستعمال الأدوات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب.

وكما عرفت[3] التنمية الريفية بأنها " تكامل القطاعات الإنتاجية الريفية على أساس علمى وتخطيط يضع الموارد والإمكانيات الريفية فى الحسبان فى ضوء الخطة القومية الشاملة لإشباع الحاجات الأساسية وعدالة توزيع الفرص لصالح المنتجين بما يكفل حقهم فى المشاركة فى العمل وقراراته وعوائده.

ويشير آخر[4] إلى أن التنمية الريفية " هى تلك العملية الإنسانية التى تتم بالإنسان والتى تنجم عن التدخل الإدارى والمستمر لإحداث تغير مرغوب فى سلوك الناس لإيجاد الظروف الخاصة من خلال مشاركتهم، ومن خلال تحريك كل فئاتهم لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وبالتالى تحقيق حياه أفضل للمجتمع ككل وعلى الأخص لموارده البشرية بفئاتهم المختلفة من سيدات ورجال وشباب وشابات

---

[1] كار ايتشر وجون ستاتز، " التنمية الزراعية فى العالم الثالث" ـ دار الشئون الثقافية العامة ـ ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلى ـ مراجعة د. هاشم علوان السامرائى، 1988، ص 66.

[2] وفيق أشرف حسونه (دكتور)، معوقات التنمية الريفية فى العالم العربى وكيفية التغلب عليها"، ورقة مقدمه الى الحلقه الدراسية فى التخطيط للتنمية الريفية ـ مايو 1970- معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم 96 يونيو 1975، ص 4.

[3] عبد الباسط عبد المعطى، " المرأة فى السباق البنائى للقرية العربية " الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ـ العدد الخامس ـ القاهرة ـ دار المعارف ـ أكتوبر 1983، ص 73.

[4] حسن على داوود، " تاريخ تنمية المجتمعات الريفية"، أبحاث الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر 1980، ص 2.

وعلى الأخص لموارده البشرية بفئاتهم المختلفة من سيدات ورجال وشباب وشابات وأطفال وخاصة محدودى الدخل".

كما عرفت[1] التنمية الريفية على إنهاء " مجموعة من العمليات المتابعة التى تنظم فيها جهود المواطنين مع الدولة فى سبل تحقيق أهداف محددة وفق خطة مرسومة تؤدى إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية للريفيين بما فى ذلك زيادة دخولهم وتنويع مصادرها، وتوفير الخدمات الأساسية لهم ورفع مستوى المتاح منها، وزيادة إسهامهم الفعال فى شئون مجتمعهم الصغير والكبير على حد سواء.

كما عرف البعض[2] التنمية الريفية بأنها " جملة نشاطات وإجراءات اجتماعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير موارد الريف البشرية والزراعية والصناعية والسياحية – وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية بغية الوصول إلى بيئة متكاملة يمكن فيها للإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم فى المجهود الاجتماعى والاقتصادى والوطنى ضمن تصور شامل ومتكامل يضم جميع البلاد".

ذكر محرم[3] أنه من الممكن استخلاص مفهوماً محدداً للتنمية الريفية يتركز فى أن: " التنمية الريفية عملية تغيير إرتقائى مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحى الحياه إقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، ويقوم بها أساسا ابناء المجتمع الريفى بنهج ديمقراطى وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحى النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامى مع مجتمعه القومى الكبير من جهة أخرى".

---

(1) إبراهيم محرم (دكتور)، برنامج العمل الاجتماعى فى مشروعات التنمية المتكاملة بمحافظة بنى سويف، المؤتمر الارشادى ومنجزات 30 عام: 5-7 نوفمبر 1983، ص 5.

(2) صلاح الدين الزغبى وآخرون، " قراءات فى التنمية الريفية" – الاسكندرية – مطبعة هندسة الاسكندرية، 1985، ص 26-27.

(3) إبراهيم محرم (دكتور)، التنمية الريفية – المفهوم والقواعد – التجربة المصرية – قضايا جوهرية – برنامج مستقبلى – سلسلة مصر 21- تصدر عن مؤسسة فريدريش ناومان مصر 1994، ص 7.

مكونات التنمية الريفية[1]

تعتبر التنمية الريفية حلقة من الأحداث المتفاعلة، وهى تتمثل فى أربعة مكونات رئيسية يمكن إيضاحها كما يلى:

أولاً: سياسة وإدارة التنمية Policy and Management of Rural Development

1. وهذا المكون يحتوى على مايلى:
2. الحركة القيادية التنموية.
3. التنسيق بين الأنشطة التنموية.
4. التكامل بين الأنشطة التنموية.
5. التوازن بين الأنشطة التنموية.
6. الشمول فى الأنشطة التنموية.

ثانياً: المدخلات التنموية Rural Development Inputs

1. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.
2. المشاركة الأهلية للسكان الريفيين.
3. المستوى التكنولوجى الزراعى.
4. الحركة القيادية بالقرية.

ثالثاً: المعاملات التنموية Development Through Puts

1. كثافة الأنشطة الزراعية.
2. كثافة الأنشطة الصناعية الزراعية.
3. كثافة الأنشطة التجارية.
4. كثافة الأنشطة الاجتماعية.

رابعاً: المردودات التنموية Development Out Puts

1. المنتجات التنموية (الرخاء الاقتصادى والرفاء الاجتماعى والرضاء النفسى).
2. عدالة توزيع المنتجات أو العوائد التنموية.
3. جذرية التغير الاجتماعى الارتقائى.
4. هذا ويجدر الإشارة إلى ما يتضمنه المفهوم المحدد الحالى للتنمية الريفية

---

[1] عدلى على أبو طاعون (دكتور) - " علم الاجتماع الريفى - المكتب الجامعى - الإسكندرية - 1997ص 222.

وكونها عملية تغير ارتقائى، أى أن هذا المفهوم يأخذ بعد الزمن فى الاعتبار وليس مجرد تشخيص وتقييم الوضع الحالى للمجتمعات الريفية، وبالتالى فيمكن عن طريق ذلك البعد تحديد ما إذا كانت هذه المجتمعات تتقدم أم ساكنة أم تتدهور بمرور الزمن.

مبررات أولوية تنمية القرية

يتصف الريف المصرى بمجموعة من الصفات .. الخصائص .. وهى بصفة عامة من صفات التخلف، ومن ثم يمكن القول بأن الريف المصرى مازال متخلفاً ولدرجة كبيرة. ليس فقط إذا قورن بالمستويات العالمية، ولكن يتضح التخلف أيضا عند مقارنة القرية بالمدينه أو الريف بالحضر فى الجمهورية. وكان من أهم دوافع وأسباب الأخذ بحتمية تنمية القرية المصرية مايلى:

1- تخلف الريف واستمرارية تزايد الفجوة بين الريف والحضر

ظل الريف أقل نصيبا فى التنمية على مر العصور وذلك رغم أن به قرابة 60% من السكان – وفقا لتعداد 1996-، ومن ثم بدت به مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، إذا ماقورن بالحضر أو بالمعدلات العالمية. ومن ضمن أهم الأسباب التى أنتجت هذا التخلف العوامل المتداخلة المؤدية اليه ومنها ملكية الأرض الزراعية، وإستلاب عوائد (فوائض) القرية لصالح المدينة بأنواع الضرائب وأسعار السلع الزراعية المتدنية، هذا بالإضافة إلى نظم الحكم المحلى غير الرشيدة والمتخلفة، وتدنى كل أنواع الخدمات فى الريف. مما طبع أهل الريف بسمات وخصائص وسلوكيات معينة معوقة للتنمية.

2- تبعثر وتدنى جهود التنمية الريفية السابقة

منذ عقود وهناك محاولات للتنمية الريفية لم تؤتى ثمارها، حيث مرت التنمية الريفية بالعديد من التجارب والمشاريع التنموية، وكلها كانت مشاريع متفرقة جزئية لاترابط بينها، وذات أهداف متباينة.

وكما نعلم فأن من ضمن أهم أسس التنمية الريفية هى الشمول والتكامل والترابط بين الأهداف وبعضها، وبين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف.

أن تبعثر وضآلة جهود التنمية الريفية فى السابق لم يؤدى الى تحقيق التنمية المستهدفة للقرية المصرية، إلا أنه يمكن القول بأنه تمت الاستفادة من التجارب السابقة حتى يمكن تلافى تلك الأخطاء والنقائص فى التنمية الحالية.

3- عدم القدرة على تحقيق تنمية قومية شاملة

حيث أصبح تحقيق التنمية الشاملة هدف قومى تسعى الى تحقيقه كافة الدول النامية، وفى مصر منذ الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل كان هذا هو هدف كافة الخطط الخمسية، ولكن تعثر تحقيق ذلك الهدف لأسباب فى مقدمتها تخلف الريف وعدم تحقيق التنمية المتوازنة بين القرية والمدينه على مر الزمان – بل وخلال الخطط الخمسية ذاتها -، وانعكس ذلك بالطبع على معدلات تحقيق التنمية.

حيث أدى عدم تنمية القرية الى أن تصبح القرية طاردة للسكان الى المدن، مع عدم وجود أو خلق فرص عمل جديدة فى القرية، وتدنى المستوى الاقتصادى والصحى والاجتماعى لسكان الريف، مما ضاعف من مشكلات المدن وأدى الى تعثر التنمية فيها أيضا.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الصفات والخصائص التى تراكمت عبر الزمن فى الريف المصرى، وأدى تراكمها هذا إلى أن أصبحت من ضمن مشكلات ومعوقات تنمية الريف.

وعلى القائمين بالتنمية الريفية التعامل معها حتى يمكن تحقيق التنمية المستهدفة، والتى يمكن أن نطلق عليها:-

بعض مظاهر تخلف الريف:

1- **اختلال التوازن بين الأرض والبشر:** نتيجة للثبات النسبى للمساحة المنزرعة وما يقابله من زيادة مطرد فى أعداد السكان وبالتالى تدنى مستوى المعيشة.

2- **اختلال التوزيع الاستثمارى بين الريف والحضر:** لسنوات طويلة استأثرت المحافظات الحضرية بالنصيب الأكبر من استثمارات الخطط المتعاقبة، مما ترتب عليه بطء تنمية الريف عن الحضر، وبالتالى زيادة قوة الطرد لسكانه من الريف الى الحضر أو الى خارج البلاد.

3- **اختلال الميزان الغذائى:** حيث لايكفى الناتج من محاصيل غذائية الطلب المتزايد للسكان، والذى لاتستوعبه مساحة الأرض المحدودة مما أدى الى الاعتماد على استيراد كم كبير من الحبوب الغذائية الأساسية.

4- **تباطؤ التنمية البشرية للمرأة عن منظومة التنمية البشرية:** مما فرض على المرأة الريفية العجز من التواصل مع رسالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصديها للمشكلات القومية المختلفة مثل مشكلة الزيادة السكانية، والتخلص من عادة

الثأر الممثلة لظاهرة اجتماعية مرضية ضارة.

5- **اختلال التوازن البيئى فى الريف:** نتيجة للضغط السكانى على البيئة التى تحملهم وتعولهم بأكثر مما تحتمل ومن مظاهر هذا الضغط:-

- الزحف الحضرى على الأماكن والأراضى الزراعية لاستغلالها لأغراض السكن وإقامة الطرق والمصانع وغيرها.
- التجريف وانتزاع الطبقة الخصبة السطحية.
- استهلاك الأسمدة بأسلوب عشوائى، ثم القاء مخلفات هذه الأسمدة فى القنوات والترع ومجارى نهر النيل وتلويثها.
- الإسراف فى استخدام المبيدات الكيميائية وتلويثها للتربة والماء والهواء.

6- **تعقد مشكلات البنية الأساسية:** نتيجة لاختلال التوزيع الاستثمارى المتراكم بين الريف والحضر مما يستلزم التكثيف العالى للاستثمارات لتعويض هذا الاختلال والوصول بالريف للتمتع بالخدمات التى تتمتع بها المناطق الحضرية من بنية أساسية.

7- **الصفات الفردية للسكان الريفيين:** ومما يتمتعون به من قدرته والابتعاد عن الابتكار والتجديد، وقدر محدود من الطموح.

البرنامج القومى لتنمية القرية المصرية (شروق)

ومن ثم كان من الضرورى إعداد برنامج قومى لتنمية القرية المصرية – وهو ما أطلق عليه برنامج " شروق" للتنمية الشاملة للقرية المصرية، الذى بدأ بمناقشة إطاره فى أواخر عام 1994 ليبدأ التنفيذ عام 1995، وهى تجربة جديره بالدراسة والاستفادة منها، لما حققته من نتائج ايجابية ونجاحات على مختلف الجوانب التى تضمنها البرنامج.

ركائز التنمية الريفية فى البرنامج القومى

يقوم برنامج " شروق" للتنمية الريفية الشاملة المتكاملة بصفة أساسية على عدة ركائز هى:

- المشاركة الشعبية.
- ديمقراطية التنمية.
- الاعتماد على القيادة المحلية والشباب والمرأة.
- المساندة الحكومية للتنمية.
- التخطيط الجيد للتنمية.

1- المشاركة الشعبية فى التنمية:

تعتمد بصفة أساسية على تغيير اتجاه وفكر الريفيين، وبذل الجهج لنقلهم من مجرد متلقين للتنمية إلى مشاركين فيها بل صناع لها، حيث عن طريق المشاركة يقوم المواطن الريفى باختيار المشروعات ذات الأولوية بالنسبة له، والمشاركة فى تنفيذها سواء بالمال أو الجهد أو الإمكانيات العينية، ثم يتولى بعد ذلك متابعتها وتقييمها.

وبالتالى يعتبر برنامج "شروق" كنموذج لبرامج التنمية الريفية – ليس فقط عبارة عن توفير استثمارات مالية أو مادية، ولكنه يهدف أيضا – وبصفة أساسية – الى تغيير فى فكر ومنهج وسلوك المواطن وحفز مشاركته الايجابية فى تنمية مجتمعه بالتفكير والتخطيط والتنفيذ والمتابعة وبالاستثمارات كلما كان ذلك ممكناً قدر استطاعته.

2- التنمية الديمقراطية:

يقوم برنامج التنمية الريفية على مبدأ ديمقراطية التنمية، بما يعنى مشاركة جميع افراد المجتمع مشاركة حرة فى التعرف على الاحتياجات وترتيب الأولويات ووضع الخطة، وتنفيذها ومتابعتها. وهذه المشاركة الديمقراطية لابد أن تتم على مستوى القرية ذاتها وعن طريق مربعاتها السكنية التى يجتمع أفرادها باستمرار لمناقشة متطلباتهم الحياتية الحالية والمستقبلية، وكيفية مجابه ماقد يؤثر فى تلك المتطلبات ووضع الأولويات واقتراح أساليب التنفيذ وإمكانيات وأساليب مشاركتهم فى التنفيذ. كل ذلك يتم خلال مناقشة حرة وشريقة. وتزداد فاعلية المشاركة بتوافر ونشاط المنظمات الاجتماعية الأهلية الموجودة فى المجتمع.

3- إبراز دور القيادة المحلية والشباب والمرأة:

والقيادات المحلية (القيادة الطبيعية) هم الأفراد اللذين يلقون التقدير والاحترام والقبول فى المجتمع المحلى (القرية) بغض النظر عن الوضع المادى أو الوظيفى،

ومعم من يسعى إليهم الأهالى لطلب الرأى والمشورة وتلقى آرائهم وأحكامهم القبول والاحترام بين أفراد المجتمع. هؤلاء لابد من إتاحة المجال والفرصة لمشاركتهم نظراً لما تضيفه هذه المشاركة من فاعلية وإيجابية على أنشطة التنمية الريفية.

أما الشباب فأن أهمية دورهم ومشاركتهم مطلوبة حيث أن ثمار التنمية تعود إليهم فى الأساس فلابد من أن يشاركوا فى صنعها، كما أن مشاركتهم هى تدريب وتعليم على الايجابية والمشاركة الديمقراطية.

والمرأة التى هى نصف المجتمع لابد من مشاركتها وإشراكها فى تنمية مجتمعها، وذلك عن طريق إثارة جميتها للمشاركة بفاعلية إذا ماشعرت بأن أرائها تأخذ فى الاعتبار وتنقل مفهوم أهمية المشاركة إلى الأجيال الجديدة. وبالتالى تضاف قدرات المرأة الى قدرات المجتمع ككل ومن ثم تتضاعف قدرة المجتمع التنموية.

4- الدور الحكومى فى التنمية:

فى الدول النامية تعد الإمكانيات الذاتية (المشاركة الشعبية) ، والمحلية محدودة. ويلزم التدعيم والمساندة من خارج المجتمع المحلى، وهى المساندة المادية والفنية فيما يتعلق بجوانب التنمية المختلفة، والمصدر الأساسى لهذه المساندة هو الجهات الحكومية من خلال منظماتها المعنية. ومن الضرورة أن تناسب تلك المساندة الاحتياجات المحلية من حيث الكمية والنوعية والتوقيت وطبيعة التغيير المستهدف. وبالتالى يصبح هناك أهمية كبيرة لبرامج التأهيل والتدريب والمعرفة الفنية حتى تتمكن المستويات المحلية من القيام بدورها كصاحبة ومخططة ومنفذة للتنمية، وليست الجهات الحكومية التى تقوم فقط بدور العامل المساعد والمكمل والمحفز (الموجهة) لجهود التنمية.

5- التخطيط الجيد لبرامج التنمية:

النجاح فى التنفيذ – بما يعنى تحقيق أهداف التنمية – يقوم أساساً على التخطيط الجيد. فالخطة المعدة إعداداً جيداً، يتأكد نجاحها من خلال التنفيذ. وهناك مبادىء أساسية بالنسبة للتخطيط بصفة عامة وبالنسبة للتنمية الريفية بصفة خاصة.

فبالنسبة للتنمية الريفية يجب أن تكون محلية أساساً، بمعنى أن الخطة تبدأ من القرية، ويتضح فيها لامركزية التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة، والرقابة والتقييم. وبصعود الخطة إلى المستويات الأعلى (الوحدة المحلية –المركز – المحافظة)، تأخذ النظرة الشاملة فى الاعتبار، والتكامل القائم بين الأجهزة والوزارات وبعضها البعض.

أما بالنسبة للمبادىء التخطيطية بصفة عامة، والتى بد من أخذها فى الاعتبار فهى شمولية الخطة، وواقعية الخطة، ومرونة الخطة، واستمرارية الخطة. وتتضح كل هذه

المبادىء عند ممارسة أسلوب شروق للتنمية الريفية المتكاملة والذى يأخذ هذه المبادىء فى الاعتبار بصفة أساسية. وكذلك فى اختيار مشروعات الخطة التى يعمل البرنامج على أن تكون متكاملة، تغطى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبنية الأساسية، والبيئية. وأن تحقق تلك المشاريع أكبر استفادة لكافة أعضاء المجتمع.

أهداف برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق"

أهداف التنمية الريفية المتكاملة متفق عليها – أى أنها معروفة – بالنسبة للمهتمين بمجالات التنمية. وتشمل هدف استراتيجى أو أساسى، وأهداف عامة أو تفصيلية.

أما الهدف الاستراتيجى فيشمل[1] :

1- التقدم المستمر فى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى.

2- الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة فى إحداث هذا التقدم.

وجانبى الهدف الاستراتيجى متداخلان، ومتكاملان، ومرتبطان، وإن كان الشق الثانى من الهدف الاستراتيحى يمثل وسيلة وهدف فى نفس الوقت. حيث لايتحقق التقدم فى نوعية الحياه إلا من خلال المشاركة الفعالة فى اختيار وتحقيق جوانب هذا التقدم والمحافظة عليها واستمراريتها.

أما الأهداف العامة – أو التفصيلية ، والتى يمكن تجزئة الأهداف الاستراتيجية اليها، فهى:

1. **التنمية البيئية:** وذلك بتحسين عناصر ومكونات البيئة والمحافظة عليها.
2. **التنمية الاقتصادية:** عن طريق زيادة الأنشطة التى تتيح مزيد من فرص العمل، وتؤدى إلى زيادة الدخل وتنويع مصادره.
3. **التنمية البشرية:** عن طريق توفير الجوانب الاجتماعية التى تؤدى الى رفع مستوى العنصر البشرى صحياً، وتعليمياً، وثقافياً، ومهارياً. بالإضافة إلى الاهتمام بالمرأة، والشباب والأنشطة السكانية. وذلك بما يمكنه من المشاركة الفاعلة فى عملية التنمية بجميع جوانبها.
4. **التنمية المؤسسية:** عن طريق زيادة فاعلية المشاركة الشعبية، والمنظمات الأهلية، وكافة مؤسسات المجتمع.
5. **تنمية البنية الأساسية الريفية:** وذلك نظراً للتخلف الكبير لبنية الريف

---

[1] دكتور ابراهيم محرم " شروق 2000" – جهاز بناء وتنمية القرى المصرية – سبتمبر 2000.

الأساسية واتساع الفجوة بينه وبين الحضر، وهذه التنمية تعود بالريف الى أن يصبح منطقة جذب سكنى ويوفر كافة خدمات البنية الأساسية لمواطنيه.

أسلوب العمل خلال برنامج " شروق"

لقد اتخذ برنامج "شروق" منهجاً علمياً عملياً لتنمية القرية المصرية، والذى أتضحت بعض جوانبه خلال مراحل الاعداد السابقة، وتحديد الرؤى والأهداف. والآن نشير الى أسلوب العمل على المستوى المحلى، والذى يشمل المراحل التالية:

- التعرف.
- الاستنهاض.
- التخطيط.
- التنفيذ.
- التقييم والتقويم.

أولاً: مرحلة التعرف: وفيها يتم التعرف على المجتمع المحلى (القرية) وحصر الموارد والإمكانيات المتاحة. سواء مادية، بشرية، خدمية. مع التعرف على النسق الاجتماعى والقيادات الطبيعية.

ثانياً: مرحلة الاستنهاض: تعنى تنبيه وتحفيزه المجتمع للتعرف على إمكانياته – والتى تمت خلال مرحلة التعرف السابقة، ثم تحفيزه للعمل على المشاركة والتغيير المطلوب للتنمية. وذلك عن طريق الاجتماعات واللقاءات (فى المربعات السكنية فى القرية. وعلى كافة المستويات الجغرافية، والفنوية...) للشرح والتعريف والاستشارة لكافة أفراد المجتمع المحلى.

ثالثاً: تخطيط التنمية: وذلك بوضع الخطة اللازمة للتنمية المتكاملة (للقرية .. والمستويات المختلفة). مع مشاركة جميع فئات المجتمع فى إعداد الخطة واختيار مشروعاتها ذات الأولوية من وجه نظر المجتمع المحلى، ودراسة جدواها.

رابعاً: مرحلة التنفيذ: والتى يتم من خلال وبمشاركة أعضاء المجتمع المحلى تنفيذ المشروعات التى تم إدراجها فى الخطة ودراسة جدواها بناءاً على اختيارات المجتمع المحلى.

خامساً: التقييم والتقويم: وهذه المرحلة تستهدف قياس وتقدير الإنجازات التى تحققت مقارنة بما كان مستهدفاً. وهى مواكبة لعملية التنفيذ ذاتها، حيث تمكن من تحسين مستوى الأداؤ، وذلك من خلال المعايير والمقاييس المستخدمة. والتى تمكن من تقويم الانحرافات وإصلاح عيوب التنفيذ خلال كل مرحلة من مراحل المشروع أو عملية التنمية الريفية على المستوى المحلى.

هيكل آليات عمل " شروق"

يبدأ هيكل آليات شروق من مستوى القرية وحتى المستوى القومى وعلى النحو التالى (شكل 1): -

- المربعات السكنية فى القرية.
- الوحدة المحلية القروية.
- المركز الإدارى.
- المحافظة.
- المستوى القومى.

تشكيل الهيكل:

أولاً:المربعات السكنية فى القرية:

ويتولى النشاط " مندوبو شروق" فى المربعات السكنية فى القرية (النجوع والكفور والعزب والتوابع) – حيث يضم المربع الواحد نحو 10-25 منزلا- وحيث يقوم أهالى المربع باختيار مندوب أو مندوبات شروق، مع عمل الخبراء على ترشيد هذا الاختيار بالشرح والتوضيح للأهالى.

وتتركز مهام " مندوبى شروق" فى أنهم حلقة الصلة بين أهالى المربع وبين أنشطة " شروق" واللجنة المحلية القروية، وعليهم واجب استمرار اللقاءات الجغرافية والقطاعية للتعريف واستثارة المواطنين على المشاركة ونقل مطالبهم.

ثانياً: لجنة شروق بالوحدة المحلية القروية

فى كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفى بحسب الأحوال) تتشكل لجنة " شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: ممثلون عن المجلس الشعبى المحلى المنتخب للقرية ويحددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية: ممثلون عن كل منظمة وجمعية أهلية فى نطاق الوحدة القروية (جمعيات تعاونية – جمعيات تنمية – مراكز شباب – أندية نسائية - .. الخ). مهما تعددت هذه المنظمات. وتحدد كل جمعية أو منظمة ممثلها فى اللجنة.

المجموعة الثالثة: أعضاء المجلس التنفيذى للوحدة المحلية القروية، الذى يضم رؤساء جميع وحدات الخدمة الحكومية فى نطاق الوحدة المحلية وهم محددين بحكم وظائفهم.

المجموعة الرابعة: القيادات الطبيعية فى نطاق القرى والتوابع التى تضمها

الوحدة المحلية، والذين كشفت عنهم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية التى يتم الانتهاء منها من المرحلة الأولى من منهج " شروق" فى كل قرية (فى حدود عدد لايزيد عن مجموع ممثلى المجلس المحلى والجمعيات الأهلية باللجنة).

ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق" بالوحدة القروية من السيد المحافظ المختص، ويختار رئيسها ديمقراطيا من بين أعضائها غير الحكوميين، ويتولى أمانتها الفنية مسئول مشروعات التنمية بالوحدة المحلية.

ولايوجد عدد محدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

ثالثاً: لجنة "شروق" بالمركز الإدارى

فى كل مركز إدارى تتشكل لجنة " شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: ممثلون عن المجلس الشعبى المحلى المنتخب للمركز، يحددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية : أربعة ممثلين عن كل لجنة قرية فى البرنامج (بمعدل ممثل واحد عن كل مجموعة من المجموعات الأربع فى عضوية لجنة القرية).

المجموعة الثالثة: أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى الدائرة التى يقع فيها المركز.

المجموعة الرابعة: أعضاء المجلس التنفيذى للوحدة المحلية بالمركز، وهم محددين بحكم وظائفهم. ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق" بالمركز من السيد المحافظ المختص، ويختار رئيسها ديموقراطياً من بين أعضائها غير الحكوميين، ويتولى أمانتها الفنية مسئول مشروعات التنمية بالمركز.

ولايوجد عدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

رابعاً: لجنة " شروق" على مستوى المحافظة

فى كل محافظة تتشكل لجنة " شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: ممثلون عن المجلس الشعبى المنتخب للمحافظة، يحددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية: أربعة ممثلين عن كل لجنة مركز (بمعدل ممثل واحد عن كل مجموعة من المجموعات الأربع فى عضوية لجنة المركز).

المجموعة الثالثة: ممثلون عن الجمعيات والمنظمات الأهلية التى تعمل على

مستوى المحافظة.

المجموعة الرابعة: أعضاء المجلس التنفيذى للمحافظة، وهم محددين بحكم وظائفهم.

ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق" بالمحافظة من السيد المحافظ ويتولى رئاستها، ويقوم بمهام الأمانة الفنية مدير إدارة تنمية القرية بالمحافظة.

ولايوجد عدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

خامساً: المستوى القومى

يقترح تشكيل مجلس أعلى للتنمية الريفية برئاسة السيد رئيس الجمهورية يضم فى عضويته جميع السادة الوزراء الذين تتصل وزاراتهم بالتنمية الريفية.

أو كاقتراح بديل: انعقاد مجلس الوزراء مكتملاً فى صورة " مجلس أعلى للتنمية الريفية" بصفة دورية وليكن مرة كل ثلاث شهور أو أقل، بإعتبار أن مهام التنمية الريفية تكاد أن تتصل بمختلف الوزارات، وينضم لعضوية المجلس السادة المحافظين رؤساء الأقاليم التخطيطية بالدولة، وممثلين عن اتحادات المنظمات الأهلية المتنوعة.

دور ومهام المستويات التنظيمية فى هيكل آليات " شروق" (شكل2)

- **مهام " مندوبى شروق"**

" مندوبى شروق" فى القرية هم قاعدة الاتصال المباشر لبرنامج " شروق" مع المواطنين. وتتركز مهام مندوبى شروق فى أنهم حلقة الوصل الدائمة بين أهالى وسكان المربع وبين أنشطة ومشروعات برنامج " شروق" ولجنته القروية. ويقع عليهم واجب استمرار عقد اللقاءات الجغرافية والقطاعية مع الأهالى فى مربعهم لتوصيل الأفكار والمعلومات إليهم، وكذلك نقل رغباتهم ومطالبهم إلى لجنة القرية، وأيضا الحث والتشجيع المستمر لالتزام المواطنين بحجم ونوعية الإسهامات والجهود الشعبية التى وعدوا بها لتنفيذ مشروعات " شروق" وهى مهام تتطلب تدريباً مستمراً ومعونة فنية متواصلة لمندوبى شروق، لصقل قدراتهم وترسيخ توجهاتهم التنموية.

- **مهام لجنة " شروق" بالوحدة المحلية القروية**

1. وضع وإقرار خطة برنامج " شروق" للتنمية الريفية المحلية وفق الأولويات التى يقرها مواطنو القرى. وتشمل الخطة تفاصيل المشروعات والأنشطة التنموية المحلية

2. توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لتنمية القرية على المشروعات الواردة بخطة برنامج " شروق" المحلية.

3. الإشراف على تدبير الإسهامات الشعبية النقدية والعينية التى يرتضيها مواطنو القرية كمشاركة تطوعية منهم فى تنفيذ مشروعات الخطة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

4. توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية بالقرية المنوط بها تنفيذ مشروعات الخطة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

5. متابعة وتقييم مراحل تنفيذ مشروعات الخطة على المستوى المحلى، وبوجه خاص مايتصل بالإنفاق المالى على المشروعات سواء من الموارد الحكومية أو الإسهامات الشعبية.

6. اتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ المشروعات وحل ماقد يعترضها من مشكلات.

7. رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص النجاح لبرنامج " شروق" إلى لجنة " شروق" بالمركز الإدارى.

وتعد لجنة " شروق" بالوحدة القروية هى القيادة المباشرة لبرنامج " شروق" على المستوى القروى المحلى، ولها سلطة واسعة وكبيرة فى اختيار مشروعات التنمية وترتيب أولوياتها فى إطار خطة زمنية. وتوزيع أدوار تنفيذها، وتوزيع الاعتمادات المالية المتاحة على المشروعات، وتقرير حجم وطبيعة المشاركة الشعبية المالية والعينية فى هذه المشروعات، ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

وتؤدى لجنة " شروق" بالقرية مهامها بمساندة معونة فنية مستمرة يقدمها خبراء التنمية، وعلى وجه خاص عند إعداد الخطة شاملة تفاصيل المشروعات بعد دراسة جدواها الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك الإشراف الفنى على تنفيذ المشروعات ومتابعتها وتقييمها.

- **مهام لجنة " شروق" بالمركز الإدارى**

تختص لجنة " شروق" بالمركز بما يلى:

1. تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين خطط برنامج " شروق" بالوحدات القروية الواقعة فى نطاق المركز.

2. تخصيص أنصبة الوحدات المحلية القروية من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج " شروق" على مستوى المركز.

3. تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها فى برنامج

" شروق" خلال التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المركز.

4. متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج فى الوحدات المحلية القروية.

5. اتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ماقد يعترضها من مشكلات.

6. رفع ماقد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح برنامج "شروق" الى لجنة "شروق" بالمحافظة.

ومن الواضح أن السلطة الجوهرية التى منحت للجنة المركز، تتركز فى توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج على مستوى المركز فيما بين الوحدات المحلية القروية التابعة، دون الدخول فى عملية توزيع هذه الاعتمادات فيما بين المشروعات التى تتضمنها خطة البرنامج فى هذه الوحدات، حيث تبقى هذه المهمة مخولة للجنة القروية.

مهام لجنة "شروق" بالمحافظة"

وتختص لجنة "شروق" بالمحافظة بما يلى :-

1. تحقيق التنسيق والتكامل بين خطط برنامج "شروق" بالوحدات القروية وباقى الخطط القطاعية والنوعية على مستوى المحافظة.

2. تخصيص أنصبة المراكز الإدارية بالمحافظة من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج "شروق" بالمحافظة.

3. تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها فى البرنامج، خلال التنسيق والتكامل بين كل الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المحافظة .

4. متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج.

5. إتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

6. رقع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى المستوى المركزى.

ومن الواضح أن السلطة الجوهرية التى منحت للجنة المحافظة تتركز فى توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج على مستوى المحافظة فيما بين

المراكز الإدارية بالمحافظة، دون الدخول فى عملية توزيع هذه الاعتمادات فيما بين قرى هذه المراكز ، حيث تبقى هذه المهمة مخولة للجنة المركز .وعلى لجنة " شروق" بالمحافظة أن توزع اعتمادات البرنامج المتاحة فيما بين المراكز على أسس تراعى العدالة فى فرص التنمية على أساس نفس الاعتبارين سالفى الذكر واللذين ستراعيهما لجنة المركز عند التوزيع فيما بين القرى "أى مؤشرات التنمية البشرية فيما بين المراكز ، ومدى المشاركة الشعبية النسبية لمواطنى قرى المركز ".

- **"مهام" المجلس الأعلى للتنمية الريفية (المستوى القومى)**

يقوم المجلس الأعلى للتنمية الريفية بالمهام التالية:-

1. وضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية.
2. وضع الخطة العامة لبرنامج "شروق" فى إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. وضع قواعد تخصيص أنصبة المحافظات من الموارد الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج.
4. التنسيق التكاملى بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج.
5. متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.
6. اتخاذ الإجراءات والقرارات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج .
7. اقتراح التعديلات أو التغيرات التشريعية والمؤسسية التى قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها على السلطات الدستورية المسئولة عن إصدارها.

العلاقات المؤسسية فى التنمية الريفية

حيث أن عملية التنمية الريفية شاملة تكاملية، تهم كافة المؤسسات والوزارت والجمعيات ذات العلاقة بالقرية المصرية، ومن ثم فإنه يصبح من الضرورى أن يتم التنسيق والترابط بين جهود كافة تلك المؤسسات فى عملية التنمية . هذا التنسيق والتكامل يتم وفقاً للمستوى الذى يتطلبه العمل التنموى سواء المستوى القومى، أو مستوى المحافظة، او مستوى المركز الإدارى ، وكذلك عند مستوى الوحدة المحلية القروية . وتتحدد مهام المشاركة وفقاً للمستوى الذى تتم عنده بدءاً من المشاركة فى وضع إطار الخطة.. البرنامج القومى للتنمية – على المستوى القومى، وحتى المشاركة فى تنفيذ الخطة.. المؤسسات أو المنظمات الأهلية، وكذلك التمويل سواء من صندوق التنمية المحلية أو الجهات الأجنبية.

ومن هذه الجهات ذات العلاقة بالتنمية الريفية والتى يلزم تحديد وتنسيق علاقاتها المؤسسية مايلى:-

- الوزارات والجهات المركزية.
- الجامعات ومراكز البحث العلمى.
- المنظمات الأهلية غير الحكومية.
- صندوق التنمية المحلية.
- جهات المعونة الأجنبية.
-

التحسن فى الخدمات فى الريف وأثر "شروق"

ويوضح جدول (5) التحسن فى خدمات الريف .. الزيادة فى الخدمات المقدمة فى الريف – ونسبة مساهمة "شروق" فيها .. ومنه يتضح أن مساهمة "شروق" فى الإنجازات التى تحققت خلال الفترة بين عامى 1995/94 – 2000 ، على النحو التالى:-

فبالنسبه لمياه الشرب بلغ عدد سكان الريف المستفيدين نحو 73.8% ، وكانت مساهمة "شروق" فى التحسن فى خدمة الصرف بنسبة 34% ، ونحو 80.9% فى خدمة إنارة مداخل وطرقات القرى ، ونحو 66.7% فى الخدمة التليفونية ، ونحو 77.2% فى الخدمة البريدية ، 59.2% فى رصف مداخل القرى ، 56.9% فى الخدمة الصحية ، ونحو 76.2% فى ملاعب ومراكز الشباب ، 17.8% فى خدمة التعليم الابتدائى ، وأخيراً ساهمت "شروق" فى تحسين خدمة التعليم الإعدادى خلال نفس الفترة (2000-95/94) بنحو 11% .

جدول (5)

التحسن فى خدمات فى الريف المصرى فيما بين عامى 95/94 –2000

واسهام برنامج شروق فى التحسن

الخدمة المتاحة بالقرية	عام 95/94 قبل شروق				عام 2000 بعد شروق				إسهام شروق فى التحسين			
	قرى		سكان ريفيين		قرى		سكان ريفيين		قرى		سكان ريفيين	
	عدد	%(1)	عدد بالألف	%(2)	عدد	%	عدد بالألف	%(3)	عدد	%(4)	عدد بالألف	%(5)
مياه الشرب النقية	3440	75.6	23323	69.4	4407	97	35750	97.7	753	77.9	6984	73.8
معالجة مخلفات صرف صحي	57	1.2	336	1.0	243	5.3	2926	8.0	110	59.1	880	34.0
انارة مداخل وطرقات القرية	4149	91.2	30016	89.3	4467	98.3	36206	99.0	261	82.1	2610	80.9
الخدمة التليفونية	4073	89.6	29807	88.7	4171	91.7	33975	92.9	73	74.5	883	66.7
الخدمة البريدية	3992	87.8	28603	85.1	4171	91.7	33932	92.8	166	92.7	1826	77.2
رصف مداخل القرية	2032	44.7	10963	32.6	2663	58.5	22253	61.3	448	71.0	4928	59.2
تعليم ابتدائي	3656	80.4	25579	76.9	4266	93.8	34597	94.6	98	16.0	1078	17.8
خدمة التعليم الاعدادى	3276	72.0	22159	65.9	3490	76.7	29165	79.7	37	17.3	444	44.0
خدمة صحية	2945	64.8	23989	71.4	3216	70.7	29911	81.8	146	53.9	1683	56.9
ملاعب ومراكز شباب	3009	66.2	21295	63.4	3446	75.8	31061	84.9	382	87.4	5202	76.5

(1) جملة عدد القرى والتجمعات الريفية 4548.

(2) جملة سكان الريف عام 95/94 33607 الف نسمة.

(3) جملة سكان الريف فى 2000/1/1 36571 الف نسمة.

(4) % من جملة القرى التى استفادت.

(5) % من جملة السكان المستفيدين.

تجلات شروق

مجموع عدد المشروعات 48137 مشروعا.

إجمالى الاستثمارات : 1316 مليون جنيه.

منها إسهاماً شعبية :440.6 مليون جنيه

المشكلات والمعوقات التى واجهت برنامج "شروق" للتنمية الريفية

نشير فيما يلى إلى أهم المعوقات والمشكلات التى واجهت البرنامج – كما جاءت فى تقرير المجالس القومية المتخصصة – الدورة العشرون ، والذى جاء فيه ما يلى :-

- بدىء فى تنفيذ البرنامج قبل الانتهاء من إعداد الموظفين الحكوميين على المستوى القاعدى ، بتدريبهم وتحويل اتجاهتم نحو الأسلوب المستحدث للتنمية بالمشاركة فى "شروق" مما أدى إلى تعثر بعض الاجراءات .

- البدء فى تنفيذ البرنامج دون إجراء التعديلات التشريعية الضرورية على قانون الإدارة المحلية لتعميق اللامركزية ، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية فى تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية ، مما أدى الى صعوبة التعاون والتنسيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ .

- النظر الى شروق من جانب الجهات المسئولة عن التمويل فى الدولة باعتباره برنامجاً قطاعياً للتنمية الريفية ، ينافس باقى برامج الوزارات الأخرى فى التنمية الريفية على الموارد المحددة ، بدلاً من النظر إليه باعتباره مظلة قومية لجهود الدولة بكافة وزاراتها فى القطاع الريفى ، بما يحقق التنمية المتكاملة .

- تركيز توزيع الاعتمادات _ نحو 97% منها) على التنفيذ العينى لإقامة المشروعات (تشييدات ، مبان ، الآت ، معدات) وتوجيه نسبة شديدة الانخفاض من اعتماداته للتنمية البشرية (نحو3%) خلال التدريب والتأهيل والتثقيف لزيادة المعارف وتعميق الاتجاهات ، بل وإيقاف كافة أعمال التدريب فى البرنامج عام 1999/98.

- افتقاد التنسيق والتكامل مع قطاعات هامة فى الدولة لها أنشطة جوهرية فى القرى ، وفى مقدمتها وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعى للتنمية ، وكذلك افتقد البرنامج إمكانات المساندة من الجمعيات الأهلية لتعبئة وتنظيم المشاركة الشعبية . كما افتقدتناسق أنشطته مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ، فضلاً عن قدرات التنسيق مع وزارات أخرى عديدة .

- ازدواجية النظر من جانب الدولة الى مشروعات التنمية الاقتصادية الصغيرة فى القرى ، فبينما تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية والأسر المنتجة ، فإنها لا تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من مشروع "شروق " من خلال صندوق التنمية المحلي . أو حتى إذا أقيمت كلها بالجهود الذاتية دون قروض .

- التركيز على نوعية معينة من مشروعات البنية الأساسية وهى : مياه الشرب

بغض النظر عن ترتيب أولويات المشروعات التى حددتها آليات البرنامج على المستوى الفردى ، وأيضاً بغض النظر عن ضرورات التكامل بين المشروعات خروجاً عن خطته ومنهجه الأصلى .

- الإسراع فى مد تنفيذ البرنامج الى كل قرى الجمهورية ، قفزاً فوق خطته الأصلية التدريجية زمنياً ، وفى نفس الوقت لم تزد فيه اعتمادات البرنامج بنفس نسبة توسعه الكبير ، وبالتالى انخفض متوسط الوحدة المحلية القروية من اعتمادات البرنامج، مما أضعفت مصداقيته .

- إيقاف المتابعة الميدانية فى البرنامج بكامله طوال عامى 98/97 و 1999/98، بالرغم من أن هذا العام قد شهد توسعاً بنسبة 50% عن السنة السابقة فى اعداد القرى التى شملها البرنامج، وكذلك عدد المشروعات التى ينفذها .

- عدم صرف أية حوافز أو تعويض جهد إضافى للعاملين المحليين المنفذين للبرنامج فى القرى والمراكز والمحافظات، وفى الوقت ذاته تقوم جهات أخرى بصرف حوافز لهم عن تنفيذ برامجها، مما أضعف من حماسهم.

- إتباع نفس الأساليب والإجراءات الحكومية المعقدة فى تنفيذ مشروعات البرنامج، بالرغم من أنها تشمل نسبة كبيرة (34%) كمشاركة شعبية متنوعة الصور مثل (العمل، الأرض، الخامات، التبرعات النقدية)

- تعجل تحقيق نتائج تنموية سريعة من البرنامج، بالرغم من أن خطته بنيت على أساس الوصول إلى أهدافه فى القرية الواحدة خلال (20 عاما) حتى سنة 2017 ، وتصور أن التنمية – بما فيها من تعديل لسلوك الأفراد – يمكن أن تتم فى سنوات معدودة .